

تلر نسيّات

تونسيات
TOUNISET

ندوة وطنية بمناسبة اليوم العالمي
للمرأة الريفية
التمكين الاقتصادي والإجتماعي للمرأة
في الوسط الريفي
14 أكتوبر 2021 - نزل الصشتل



2022

نشرية إلكترونية عدد 23
جويلية - أوت - سبتمبر - أكتوبر 2021

- التقديم.
- مشروع تدريب النساء القياديّات و المترشّحات.
- مشروع آليات إدماج مقاربة النوع الإجتماعي في السياسات المحليّة.
- المجالس العامة.

الفهرس

* التقديم :

* مشروع تدريب النساء القياديّات والمرشحات :

- مائدة حوارية إفتراضية بعنوان العنف السياسي الرقمي : هل أصبح وسيلة للتعبير عن الرأي الخالف؟
- دورة تدريبية في السلامة الرقمية (الجزء الأول).
- دورة تدريبية في السلامة الرقمية (الجزء الثاني).
- ندوة وطنية بمناسبة اليوم العالمي للمرأة الريفية حول التمكين الاقتصادي والإجتماعي للمرأة في الوسط الريفي.

* مشروع آليات إدماج مقاير النوع الإجتماعي في السياسات المحلية :

- جلسة عمل لوضع مخطط إستثمار بلدي يراعي مقاير النوع الإجتماعي.
- دورة تدريبية في تقنيات التشخيص المجتمعي المراعي لمقايير النوع الإجتماعي.
- ورشة عمل لتبادل التجارب و تقييم المراحل المنجزة من المشروع.

* الجلسات العامة :

- جلسة عامة عادبة لسنة 2020.

نشرية إلكترونية عدد 23
جويلية - أوت - سبتمبر - أكتوبر 2021

لقاء جديد يجمعنا مع متابعينا الأعزاء في نشريتنا عدد 23، لتكون حلقة وصل بيننا نترجم من خلالها حرصنا الدائم على تواجد نسوي فعال ومؤثر في الساحة العامة والسياسية.

يتضمن هذا العدد دورات تدريبية وفعاليات إفتراضية وحضورية بداية من شهر جويلية إلى غاية شهر أكتوبر 2021.

واصلت **تونسيات** فعالياتها المبرمجة في إطار مشروع آليات إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في السياسات المحلية. كما خصلت **تونسيات** على ثقة مانحها مرة أخرى بحصولها على مشروع تدريب النساء القباديات والمرشحات الذي إنطلق في شهر جويلية 2021 وسيتواصل إلى غاية شهر جوان 2023.

نرجو من متابعينا الكرام التفاعل معنا ومدّنا بلاحظاتهم عبر الموقع الرسمي للجمعية www.tounissiet.com أو عبر صفحة التواصل الاجتماعي الفايسبوك ASSOCIATION TOUNISSIET جمعية تونسيات، أو عبر البريد الإلكتروني :

tounissiet.ass@gmail.com

متابعة شيفة

مشروع تدريب النساء القياديّات و المترشحات

• مائدة حوارية إفتراضية حول العنف السياسي الرقمي :
هل أصبح وسيلة للتعبير عن الرأي المخالف؟

26 أوت 2021 - إفتراضيا

لم يقتصر العنف السياسي المسلط على المرأة على العنف الجسدي أو اللفظي المباشر، بل توسع ليشمل الفضاء الرقمي وأصبحنا نشاهد أنماط مختلفة من العنف والإساءة الرقمية المسلطة خاصة على المرأة السياسيّة، بل وفر الفضاء الرقمي سبل جديدة لتعزيز المحتويات المسيئة للمرأة بشكل عام، لتنبع دائريّة مع إتساع دائرة مستخدمي منصات التواصل الاجتماعي ليشمل كل إهانة أو إساءة أو تهديد أو إبتزاز مباشر. كما شهدنا على إثر الإجراءات الإستثنائية التي اتخذها رئيس الجمهورية قيس سعيد في الخامس والعشرون من جويلية تفاقماً كبيراً لمستوى العنف الرقمي بين المؤيدين والمعارضين لهذه الإجراءات.

ولم تكن المرأة السياسيّة بدورها في منأى عن هذه الممارسات، حيث تعرضت للسب والشتم والقذف والتهديد وهو ما كشف عن الواقع الذي تعشه المرأة السياسيّة سواء صلب الهيكل الحزبي أو الممارسة للحكم المحلي و حتى المخرطة في الشأن العام. لتأخذ هذه الظاهرة طابع الجريمة التي لابد من التصدي لها و ردعها خاصة وأن القانون لم يكن صريحاً بخصوص هذا الباب، ولم يقع تصنيف العنف الرقمي كجريمة صلب القانون و هو ما يدعو ضرورة لتعزيز النظومة التشريعية في مجال العنف الإلكتروني.

مشروع تدريب النساء القياديّات والمرشحات

و باعتبار أن جمعية تونسيات جمعية نسوية حقوقية تعمل منذ نشأتها على الدفاع على حقوق المرأة و تشريكها في كافة مستويات صناعة القرار سواء في الأحزاب أو الهيئات السياسيّة أو في المؤسسات الحكومية. و باعتبارها عملت على القانون عدد 58 للقضاء على العنف ضد المرأة و بحثت في إدراج العنف السياسي و العنف المؤسسي صلب هذا القانون.

نظمت تونسيات مائدة حوارية إفتراضية بعنوان : العنف السياسي الرقمي : هل أصبح وسيلة للتعبير عن الرأي المخالف؟ و ذلك يوم 26 أوت 2021. أثثا كل من الدكتور شاكر الحوكى رئيس قسم العلوم السياسية بكلية العلوم السياسية و القانونية بتونس، و السيدة ميساء الزرزري خبيرة في الأمن السيبراني و السيدة سندس النوبوي قاضية، و يسرتها السيدة منية مزيد رئيسة جمعية تونسيات، بحضور مجموعة هامة من النساء السياسيات و عضوات المجالس البلدية و ناشطات المجتمع المدني. حيث تناولت الجلسة الواقع السياسي التونسي ما بعد 25 جويلية و تأثيره على العمل الجمعياتي. ثم تم التطرق إلى العنف السياسي الرقمي و تداعياته على حضور المرأة في المجتمع المدني و الأحزاب و المنظمات، كما تم تسليط الضوء على القانون عدد 58 المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة في علاقة بالعنف السياسي الرقمي و علاقة هذا الأخير بالتشريعات و القوانين.



السيد / شاكر الحوكي

أستاذ مساعد في القانون العام
و العلوم السياسية.

• قراءة في تأثير الواقع السياسي الحالي على العمل الجمعياتي.

اعتبر الأستاذ شاكر الحوكي أن ظاهرة العنف السياسي الرقمي تفاقمت بشكل كبير خاصة بعد الخامس والعشرون من جويلية الذي تزامن مع جميد البرلمان من قبل رئيس الجمهورية وتصاعد و تيرته بين مختلف الأحزاب السياسية الحاكمة و مناصري الخامس والعشرون من جويلية، مشيراً إلى أن المجتمع و الدولة يجب أن يعملا جنبا إلى جنب، و هذا العمل ينبغي أن يضمن تبادل العلاقات بين الأفراد و بين الأئم، حيث لا يمكن تصور حضور حقيقي للمجتمع المدني في ظل دولة قمعية أو تسلطية أو دولة لا تعترف بالحقوق و الحريات و حاضرة بقوة و مهيمنة على الفضاء العمومي. فالمجتمع المدني أصبح جزء من العالم المعاصر و من الدولة العصرية الحديثة ولكن في علاقة و في ربط بالواقع التونسي في الحقيقة خد مفارقة عجيبة لحد ما، لابد من الإعتراف بدور المجتمع المدني في إعتصام الرحال، حيث كان دوره قوبا جداً لدرجة أنها قمنا بما يشبه النظريات حول المجتمع المدني و مكانته في تونس، وأكدنا على أن ما يميز تونس هو وجود مجتمع مدني قوي، و بأن هذا الحراك الاجتماعي سيكون سداً منيعاً أمام أي إنحراف بالمسار الديمقراطي، وأصبحت هناك مفاهيم جديدة مثل الطبقة الوسطى و المثقفة و دور المجتمع المدني و أهميته في الحياة العامة في تونس، من العناوين الكبرى للتجربة التونسية، و التي كتبت حولها العديد من المقالات، بل أصبحت تونس نموذجاً لهذه المفاهيم وأصبح لدينا ما يسمى بالإستثناء التونسي.

لكن خد اليوم الكثير من الجمعيات إنكمشت على نفسها، و كأنها بدأت تتحسس أنه من الممكن أن تكون ضحية عنف مسلط عليها أو موجه لها، أمام العنف الذي يمارس في الشارع و في الإعلام و في الفضاء الرقمي إزاء كل فكر نقي و كل ما يتعلق بمسار الإنقاذ الديمقراطي و بمسار الدستور في تونس، و بالتالي لأن الجمعيات أصبحت مستهدفة في ظل هذا المناخ المتوتر.



السيدة / ميساء الزرزي خبيرة في الأمان السيبراني

● العنف السياسي الرقمي : أسبابه و أثاره.

قدمت السيدة ميساء الزرزي بداخلة بعنوان **العنف السياسي الرقمي : أسبابه و أثاره** حيث تولت التعريف بالعنف الرقمي، و قدمته على أنه التهديد أو الترهيب أو إحداث العنف ضد شخص أو مجموعة أشخاص بإستخدام تكنولوجيات المعلومات و بإستخدام المحواسيب أو الهواتف الذكية. عن طريق إستغلال نقاط ضعف أو خصائص هذا الشخص أو ظروفه و الهدف من هذا هو إلحاق ضرر أو معاناة نفسية أو جنسية أو جسدية، مؤكدة أن وسائل التواصل الاجتماعي في السنوات الأخيرة كانت أدلة أساسية سواء في نشر الإشاعات أو الأخبار الكاذبة أو نشر تعليقات جارحة و مهينة أو رسائل حمض على التمييز سواء كان التمييز العرقي أو الديني.. كما نجد تشويه السمعة و نشر خطابات الكراهية و نظريات المؤامرة، و نجد أيضا رسائل حمض على الإساءة و إزعاج الناس و التنمّر عليهم و التشهير بهم و التهديد و الإبتزاز، إضافة إلى الدعاية و الحملات السياسية التي تقوم على توجيه الرأي العام في أشياء معينة و التأثير في عمليات صنع القرار.

السيدة / ميساء الزرزري خبيرة في الأمان السيبراني



أشارت السيدة ميساء في مداخلتها إلى أنه هناك العديد من المستشارات البلديات والنساء السياسيات اللاتي تعرضنا لهن هذه الممارسات ووقع التنمّر عليهن، و تعرضن إلى التهديدات المباشرة والعنف الجسدي والتهديد بالقتل والإغتصاب والتعذيب... كما لاحظت وجود الجريمة الإلكترونية والمتمثلة في اختراق الحواسيب، وفي الاعراض الإلكتروني أي اعتراض المكالمات وإعتماد كلمات الأشخاص وتزويرها.



وفي علاقة بين العنف السياسي والعنف الرقمي خاصة ضد المرأة الذي يقوم على النوع الاجتماعي والذي يمس من ظهور المرأة وتمثيليتها على الإنترنات، خذ أن المرأة غير مرحب بها وتكون دوماً خت التهديد، سواء كانت من المدافعتين عن حقوق الإنسان أو السياسيات أو الأكاديميات أو الصحفيات والمدونات، ومن أنواع العنف المسلط عليهم هو التهديد بالقتل والإغتصاب والتعليق المسيئة والمهينة والترهيب والمضايقة، كما يتم إستهداف هويتهن ومهنتهن وحالتهن المدنية للإضرار بمصداقيتهم، مما يطمس صواتهن ويدفعهن إلى الإنسحاب من الحياة العامة والسياسية تدريجياً...



السيدة / سندس النوويي
قاضية

• القانون عدد 58. و العنف السياسي الرقمي.

اعتبرت السيدة سندس النوويي أن موضوع مشاركة المرأة في صنع القرار لا يزال محل جدال يستحوذ على إهتمام الباحثين في مجال الديمقراطية و حقوق الإنسان و المواطنة. وأن هذا الإهتمام يجد تبريره في النظرة النمطية للمرأة في المجتمعات العربية التي تقسم مجال تدخل المواطنين بين المجال العام و الخاص و اعتبرت أنه دائمًا ما يُسند للمرأة المجال الخاص و المنزلي المرتبط بالإخاب و تربية الأطفال. حيث تُعامل هذه الأنشطة في جميع المجتمعات على أنها أقل درجة، و على عكس ذلك تشمل الحياة العامة التي تحظى بالإحترام و التقدير و تم اعتبارها المجال الطبيعي لتحرك الرجل و تدخله، و رغم الدور الأساسي الذي تؤديه المرأة على المستوى الاجتماعي و الاقتصادي. فقد إستبعدت من الحياة السياسية و عملية صنع القرار.



اعتبرت السيدة سندس أن المشاركة السياسية في صنع القرار السياسي هو سلوك مباشر وغير مباشر. يتم تعريفه بأن يلعب بمقتضاه الفرد دورا في الحياة السياسية ل مجتمعه بهدف التأثير في عملية صنع القرار، و يعتبر من آليات الديمقراطية التي تتيح إعادة تركيب بنية المجتمع و نظام السلطة فيه. لذلك فهو أساس الديمقراطية و يعبر عن سيادة الشعب.

و ترتبط المشاركة السياسية بالإهتمام بالشأن العام و بمشاركة المواطنين و المواطنات في إنجازه و بالتالي فهي تعبر للمواطنة و يجب أن تقوم على الحقوق المتساوية للجماعات و للنساء و الرجال. و إمكانية التمتع بالعديد من الحقوق و الحريات، حيث أنها تتساوى مع الرجل في ممارسة هذه الحقوق بشكل عام.

- ولذلك هناك العديد من الإتفاقيات الدولية التي منحت للمرأة الحق في التمتع بها من بينها :

- ٠ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
- ٠ العهد الدولي للحقوق السياسية والمدنية.
- ٠ إعلان حقوق المرأة السياسية لعام 1952.
- ٠ الإتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة لعام 1979.

إنتهاء بكافة التوجهات الدولية الحالية، حيث تتيح الإتفاقيات الدولية للمرأة الحق في التصويت و المشاركة السياسية مما يجعل لصونها أهمية حسب و تُنَفَّذ.

وقد أكدت الجمعية العامة في قرارها رقم 1904 المؤرخ في 20/11/1993 الخاص بإعلان القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، حيث أن ميثاق المنظمة يقوم على مبدأ كرامة البشر و تساويهم. و من الأهداف السياسية التي ينشدتها ميثاق الأمم المتحدة تحقيق التعاون الدولي و تشجيع� إحترام حقوق الإنسان و الحريات.

الدستور التونسي الجديد 2014

التأكيد على حقوق المرأة و المساواة أمام القانون

كما أكد الدستور التونسي الجديد لسنة 2014 على حقوق المرأة و المساواة أمام القانون دون أي تمييز في الفصل 21. وتضمنت المادة 34 من الدستور تمثيل المرأة في الجمعيات المنتخبة و تضمن المادة 40 الحق في العمل الذي يتم في ظل ظروف لائقة و بأجر عادل و تلتزم الدولة بحماية حقوقها المكتسبة و دعمها و خسینها و ضمان وصول الرجال و النساء إلى مختلف المسؤوليات و في جميع الحالات لإرساء مبدأ المساواة و إستئصال العنف ضد المرأة.

- كذلك هناك العديد من القوانين التي تكرس حضور المرأة في المجال العام :

- إقرار حرية التنظم بموجب مرسوم عدد 88 لسنة 2011 المتعلق بالجمعيات.
- تنظيم عمل الأحزاب في مجال أكثر حرية مرسوم عدد 87.
- إقرار حرية الإعلام.
- إقرار مبدأي التناصف العمودي منذ 2011.
- النجاح في تكريس التناصف الأفقي في الانتخابات المحلية سنة 2017.

و رغم النصوص القانونية و المواد الموجودة في الدستور 46 - 30 - 21 و التي تؤكد على المساواة بين المرأة و الرجل و إلتزام الدولة بتحقيق التناصف في المجالس المنتخبة إلا أن النساء لازلن غير موجودات بالشكل الكافي في مواقع صنع القرار السياسي.

لكن على أرض الواقع بُعد تقصيراً من قبل الدولة من خلال :

- إتخاذ التدابير التمييزية التي تدعم مشاركة النساء في الشأن العام أو تقللها مراكز أعلى القرار على المستوى السياسي والإدارة.
- عدم إتخاذ الإجراءات القانونية و عدم إتباع السياسات العامة من قبل السلطة العمومية (هيئة الانتخابات) التي تكرس مبدأ المساواة و تكافؤ الفرص و بذلك تمنع أي شكل من أشكال العنف المسلط على النساء.

كما بُعد عنف يمارس من قبل الأحزاب :

- وضع قيود أمام النساء لمنعهن من الوصول للمناصب القيادية بها وعدم تقديم العون لهن.
- إمتناع الأحزاب و القائمات عن ترشيح المرأة لرئاسة قائمنتها الانتخابية لتحظى بدعمها الحزبي أو دعم القائمة.

كذلك بُعد عنف من قبل النقابات :

- تمثيلية محتشمة للمرأة على مستوى مراكز القرار.

أشكال العنف ضد المرأة



يتخذ العنف ضد المرأة أشكال عدّة وتشمل البدني و الجنسي و النفسي و الاقتصادي، و تتفاوت أشكال العنف ضد النساء و مظاهره بإختلاف السياق الاجتماعي و الاقتصادي و السياسي و الثقافي في مجتمع أو دولة ما. و تسلط على النساء أشكال عنف متعددة و مختلفة و التي تصدر عادة عن الأسرة و المجتمع المحلي أو الدولي و في المقابل قد تتغاضى عنه أو عن جزء منه الدولة.

عرفت السيدة سندس العنف السياسي وفقاً للقانون عدد 58 المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة. كما استندت على المجلة الجزائية و المرسوم عدد 115 لحرية الصحافة و الطباعة و النشر و القانون الانتخابي. حيث عرفته بأنه العنف الذي يستهدف النساء بسبب نوعهن الاجتماعي و بعمل العنف على عدم تشجيع النساء على التوأجد في الساحة السياسية، و الذي يشمل كل أشكال التروع و الفهر.

وبخصوص الآثار المترتبة عن العنف السياسي القائم على أساس النوع الاجتماعي فقد إعتبرت السيدة سندس أنه على الرغم من أن العنف فردي فإنه لا يستهدف امرأة واحدة بل يهدف إلى تخويف النساء الآخريات الناشطات السياسيات و ردع النساء الراغبات في الإنخراط في النشاط السياسي. ولا يزال التبليغ عن العنف ضد النساء في السياسة خديا كبيرا. وهذا ما يعيق القدرة على فهم المشكلة بشكل كامل و إيجاد حلول فعالة لحله، بالإضافة إلى أن حملات التشويه و التخويف إلى جانب قلة الدعم و تفهم العديد من النساء اللواتي تقدمن لا يشجع الآخريات على التقدم بشكاوي.



السيدة / سندس النويوي قاضية

فيما يتعلق بالحماية القانونية فقد قدمت السيدة سندس الفصل 3 من القانون الأساسي عدد 58 لسنة 2017 المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة، و كذلك الفصل 18 الذي ينص على العقوبة، و دائمًا الإشكال هنا هو تحديد الهوية الذي قد يصعب أحيانا.

- أما بالنسبة لمن له الحق في إثارة التبعات فهم :

- الضحية.
- القائمة أو الحزب.
- توكيل من الضحية لمن ترى أنه قادر على الدفاع عن حقها.
- النيابة العمومية بطلب من الضحية أو في صورة العنف السياسي بإحالة من ISI.

هناك كذلك وحدة مختصة بكل ولاية لديهم تكوين في قضايا العنف السلط على المرأة و التي نجد فيها امرأة مكلفة بالبحث في قضايا العنف و تكون ملزمة بإعلام الضحية و جوبا بجميع حقوقها . و يكون لديهم سجل خاص بهذه الجرائم ، و على أ尤ون الوحدة المختصة حال توصلهم ببلاغ أو إشعار بحالة تلبس بجريمة عنف ضد المرأة التحول فورا على عين المكان لمباشرة الأبحاث بعد إعلام وكيل الجمهورية، و هناك أيضا مساعد وكيل جمهورية مختص يشرف على الأبحاث، و يمكن للعقوبة أن تُرتفع بأفعال أخرى مجرمة.

دورة تدريبية في السلامة الرقمية

(الجزء الأول) *

23 سبتمبر 2021 - مقر جمعية تونسيات

نظمت جمعية تونسيات بالشراكة مع مبادرة سلامات تونس دورة تدريبية في السلامة الرقمية لفائدة أعضاء من الهيئة المديرة والهيئة التنفيذية بالجمعية، وذلك يوم الخميس 23 سبتمبر 2021 بمقر الجمعية.

برنامج سلامات هو مشروع إقليمي يهدف إلى التحسيس والتوعية حول العنف السيبراني في الشرق الأوسط وكيفية الوقاية منه.

حيث تم خلال الدورة التعريف بالعنف السيبراني وأنواعه وكيفية الوقاية منه، وطرق حماية المعلومات الشخصية الرقمية.



دورة تدريبية في السلامة الرقمية

• (الجزء الثاني) :

27 أكتوبر 2021 - مقر جمعية تونسيات

نظمت جمعية تونسيات بالشراكة مع مبادرة سلامات تونس الجزء الثاني من الدورة التدريبية في السلامة الرقمية تمثل في ورشة عمل بعنوان : "خدمات العيادة الرقمية لفائدة أعضاء الهيئة المديرة والهيئة الإدارية بالجمعية". وذلك يوم الأربعاء 27 أكتوبر 2021 بمقر الجمعية، و تمحورت الورشة حول تقنيات حماية المعلومات الشخصية وكيفية الحفاظ عليها.



ندوة اليوم ال العالمي للمرأة الريفية :

• التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة في الوسط الريفي
14 أكتوبر 2021 - نزل المشتل

تمثل المرأة في الوسط الريفي أحد العناصر الرئيسية في تحقيق التحولات الاقتصادية و البيئية و الاجتماعية الازمة لتحقيق التنمية المستدامة، إلا أنها تواجه العديد من التحديات بما فيها محدودية فرص الحصول على الموارد و فرص التشغيل و التعليم، وهو ما يفرض الإشتغال على تمكين النساء و الفتيات في الوسط الريفي.

أصبح مفهوم التمكين الاقتصادي للمرأة من المفاهيم الشائعة في العديد من الدول، حيث يمكن المرأة من الإنتحال من موقع قوّة إقتصادي أدنى إلى موقع إقتصادي أعلى و ذلك من خلال إزدياد سيطرتها و حكمها بالموارد الاقتصادية و المالية و كذلك الموارد الأساسية.

وقد برزت العديد من البرامج الوطنية و المبادرات الاقتصادية لفائدة النساء في الوسط الريفي منها مجتمع التنمية و الاقتصاد الاجتماعي التضامني الذي يعتبر داعمة ثلاثة إلى جانب كل من القطاعين العمومي و الخاص للتشغيل، و رافدا من روافد التنمية التي حقق الإدماج الاجتماعي، و يمثل هذا القطاع الاقتصادي البديل جزءا من الفضاء العام حيث يتدخل في إعادة هندسة المجتمع بالتوازي مع مؤسسات القطاع الخاص.



السيدة / منية مزيد
رئيسة جمعية تونسيات



ندوة وطنية بمناسبة اليوم العالمي للمرأة الريفية 14 أكتوبر 2021 بنزل المشتل

نظمت جمعية تونسيات ندوة وطنية بمناسبة اليوم العالمي للمرأة الريفية وذلك يوم 14 أكتوبر 2021 بنزل المشتل بالعاصمة أثنتها مجموعة من الخبرات في المجال ومثلت عن وزارات ومؤسسات مع عرض خارج رائد كنماذج يحتذى بها.



افتتحت الندوة السيدة منية مزيد رئيسة جمعية تونسيات التي رحبت بالحضور مثنية على الدور الإيجابي الذي تلعبه المرأة في الوسط الريفي خاصة أنها تعتبر العمود الفقري للإنتاج الفلاحي حسب الإحصائيات وتمثل أكثر من نصف البد العاملة الفلاحية، كما تساهم المرأة في الوسط الريفي في الحد من النزوح وفي تحسين دخل الأسرة ووضعها الاجتماعي.

نظراً للإنقطاع المبكر عن التعليم صار الوسط الريفي خزان البذ العاملة للمعيبات المنزلية للمدن الكبرى. كما أشارت السيدة منية إلى أنه رغم كل الجهود المبذولة لتحسين وضع المرأة في الوسط الريفي إلا أنها ما زالت تعاني من عدة صعوبات نتيجة لضعف البنية التحتية في الوسط الريفي والصحة والتنقل وفارق الأجر بين المرأة والرجل. كما تطرقت السيدة منية إلى الملف الاجتماعي المتمثل في التغطية الإجتماعية والتمكين والملك حيث خُرم المرأة من الميراث وبالتالي من الاستثمار لحسابها الخاص فتبقى هي الحلقة الأضعف في الوسط الريفي.





السيدة / آمال بن علي
ممثلة وزارة المرأة والأسرة والطفولة
و كبار السن.

• الإستراتيجية الوطنية للمرأة في الوسط الريفي 2017/2020 للتّمكين الاقتصادي و الاجتماعي للنساء و الفتيات في المناطق الريفية.

كانت المدخلة الأولى من نصيب السيدة آمال بن علي كahié مديرة التّمكين الاقتصادي و الاجتماعي بوزارة المرأة والأسرة و الطفولة و كبار السن. بينت السيدة آمال في مستهل مداخلتها أن مدة الإستراتيجية وقع التمديد فيها لمدة سنة نظراً للجائحة التي عطلت إتمام المشاريع و بالتالي سيكون موافى سنة 2021 هي المدة الخاتمية للمشروع. وقد تم إنجاز أكثر من ستين بالمائة من الخطط. كما أشارت إلى أن الإستراتيجية التونسية للتّمكين الاقتصادي و الاجتماعي قد اعتمدتها عدة دول عربية كنموذج رائد. و هو ما يُعتبر إنجازاً إيجابياً و مشرفاً لتونس. و من ضمن الإشكاليات التي تطرقت لها السيدة آمال بن علي و التي إعترضتُهم أثناء تعاملهم مع المرأة في الوسط الريفي هي عدم تواجد بطاقة الهوية حيث يوجد عدد كبير من النساء في الوسط الريفي لا يمتلكن بطاقة تعرف وطنية و قد عملت الوزارة على تكثين النساء من بطاقات تعرف و بصفة مجانية بإعتباره حقاً مواطناً.



ذكرت السيدة أمال مجالات التعهد للوزارة و المراكز التابعة لها و حتى اشرافها مثل مراكز الفتاة الريفية. مراكز الإشعاع. كما أكدت على وجود مشاكل عقارية تعيق المرأة في الوسط الريفي و تعطل آليات التمكين.

تطرق السيدة أمال إلى بعض البرامج التي يتضمنها المشروع و المتمثلة في:

— برنامج محو الأمية.

— برنامج تكوين اليد العاملة الخالصة.

— برنامج التمكين الاقتصادي لتمكين المرأة في الوسط الريفي من بعث مشاريع فردية أو ضمن مجتمع نسائية وقد تم التنفيذ في كل من ولاية سليانة و القิروان و سيمتد تنفيذها في ولايات أخرى.

و من ضمن الإشكاليات الأخرى التي اعترضت المشرفين على المشروع هو الإنقطاع المبكر عن التعليم بالنسبة للفتيات في الوسط الريفي و الإلتحاق بالعمل كمعينات منزلية رغم صغر سنهن غالبا.

وقد سعت الوزارة إلى توفير آليات لمكافحة هذا الإنقطاع ضمن أولويات المشروع. كما أثارت إشكالية التغطية الإجتماعية التي تشهد صعوبة على مستوى التطبيق حيث رافق هذا التوجه عدة صعوبات قانونية..

إضافة إلى برنامج نقل النساء العاملات في القطاع الفلاحي و الذي شهد بدوره عدة صعوبات..

كما تم تقديم عدة مشاريع هي الآن قيد الدرس و المناقشة لإعتمادها في قادم الأيام على أن ترافقها جملة من الحملات التحسيسية وطرح خارب مقارنة نموذجية.

كما أشادت السيدة أمال بالدور الإيجابي الذي لعبته المرأة في الوسط الريفي أثناء جائحة الكوفيد 19 حيث أنهن لم ينقطعن عن العمل و وفرن الغذاء للجميع رغم صعوبة الوضع و انعدام آليات التعقيم و المتابعة الصحية.



وفي الختام قدمت السيدة أمال بن علي خارطة لأهم التوجهات المستقبلية وأهمها تقييم المرحلة السابقة و الوقوف على الصعوبات و التحديات قصد تلافيها كما طرحت برنامج رائدات و دور الدولة في تمويل المشاريع التي تهم المرأة في الوسط الريفي.

السيدة / سميرة الفندرى
خبيرة في الاقتصاد الاجتماعي
والتضامنى



• قانون الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في علاقة بالمرأة الريفية بين النص والتطبيق.

ركزت السيدة سميرة فندرى في مداخلتها على نقطتين، أولهما الإنقطاع المبكر عن التعليم و هشاشة الظرف الاقتصادي في الوسط الريفي. وفي بسطة أولية عرفت السيدة سميرة فندرى مفهوم التضامن و قدم إعتماد المصطلح و تجذره في العلاقات الاجتماعية الإنسانية، حيث قام العمل التضامني على هدف توفير اليد العاملة لإنجاز الأعمال في أقل وقت و بأقل تكلفة، كما أن الوقف كان من ضمن المعطى التضامني الاجتماعي لحل عدة إشكاليات تعيق إتمام العمل. ورأت السيدة سميرة أن الاقتصاد الاجتماعي التضامني هو إقتصاد تعاوني هدفه غير ربحي بل ديمومة إنتاج و توفير مورد رزق و شراكة منتوج و إشعاع على محيط يستفيد منه جميع المعايشين في جغرافية قريبة و أضافت أن التشبيك الذي أصبح هدفاً لعدة مجتمع يمكن أن يوسع مجال الإنتاج لنفعية مساحات أخرى و يصبح ذات قيمة مضافة بعد تقييمه.

تعتبر السيدة سميرة أن المصادقة على قانون الاقتصاد الاجتماعي التضامني مكسباً وطنياً حظي بإجماع وطني شاسع، حيث أعدّ بطريقة تشاركية كاملة كما أنتت على تجربة "جمنة" حيث رأت أنها كانت الشارة الأولى التي أوقدت مبادرة القانون.

أضافت السيدة سميرة أن قانون الاقتصاد الاجتماعي التضامني دخل في مقياس الحكومة ونص على تكوين المجلس الأعلى للإقتصاد التضامني و الاجتماعي لوضع السياسات العامة، كما نص على إحداث هيئة الإقتصاد الاجتماعي التضامني مستقلة بذاتها للتصرف بأريحية في شروط الصفقات العمومية عند إعداد قاعدة البيانات والمعطيات في كل مجالات التدخل فيما يتعلق بالإقتصاد الاجتماعي التضامني و معرفة المشاريع و بينت أن لهذه الهيئة فروع قيد الإعداد في كامل الولايات على أن يتم تطوير آلياتها بصفة مستمرة لتكون علامة مميزة، وقد أورد المشرع ضرورة إعطائها نسبة في الصفقات العمومية أي أن تكون أولوية الشراء للدولة من هذه الهيئة لابقاء على ديمومتها كما أنه سيتم تحديد نسبة الجباية بأمر لم يتم توظيفه بعد كما أعلمت أنه بموجب ذات القانون سيقع إحداث بنوك تضامنية.

لخصت السيدة سميرة كل ما ورد بأن هذا القانون يعد ثوريا و متميزا لكن الأوامر الترتيبية لم تصدر بعد إضافة إلى القرارات التنظيمية و اللجان التي لم تستكمل أعمالها في إنتظار الأوامر.

وفي الختام أضافت السيدة سميرة فندري أنه من الضروري البحث عن آلية تواصلية سلسة وبسيطة بالتعاون مع فضاءات إعلامية و المجتمع المدني و الحكم المحلي ليكون هذا القانون مبسطا في علاقة مع المرأة و الأسرة في الوسط الريفي.



السيدة / نجوى بن علي ممثلة وزارة الفلاحة

دور وزارة الفلاحة في التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة في الوسط الريفي.

في كلمة ممثلة وزارة الفلاحة السيدة نجوى بن علي من مندوبيه الفلاحة بزغوان عرضت ورقة مبسطة عن دور وزارة الفلاحة في التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة في الوسط الريفي مبينة الهياكل الإدارية التي يمكن التواصل معها للإرشاد والتأطير. كما عرضت الخطط التاريخية التي اعتمدتها الوزارة للإحاطة بالمرأة الفلاحية في الوسط الريفي منذ 1993 مروراً بالمقاربة التشاركية سنة 2012 وصولاً لبرنامج وزارة المرأة ووزارة التشغيل فيما يتعلق بالإستراتيجية الوطنية 2017/2020.

قدمت السيدة نجوى المهام الموكولة لوزارة الفلاحة والدوائر الخولية بالتنفيذ وآليات التنسيق المركزي والجهوي. كما عرضت منهجية المقاربة التشاركية عند إعداد البرامج والخططات التنموية في مجال التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة الريفية، و من أهم الأنشطة التي تقدمها وزارة الفلاحة للمرأة في الوسط الريفي حسب السيدة نجوى تكوين وتطوير القدرات و المهارات في تقنيات الإنتاج وإحداث المشاريع وإدارتها و التعريف بالفرص المتاحة للتسويق و تشريك الجامع في المعارض الوطنية. كما تسعى الوزارة لدعم انخراط المرأة الريفية في الهياكل المهنية الفلاحية حتى تتعرف على الآليات و المحفزات والإحاطة و المتابعة الفنية و ترشيدها للمحافظة على الموارد الطبيعية و كيفية التصرف فيها.

وأوضحت السيدة جنوى آليات التكوين و إمتيازاتها و دور وكالة الإرشاد في منح الشهائد المرفقة بعد كل تكوين و ضرورة ذلك في منح القروض و تمويل المشاريع. كما عرجت على خواص تبادل الخبرات و المدارس الخلقية و المرافقة و التنظم صلب الهيكل المهني و دعم الجامع و التعريف بضرورة التحليل للحصول على شهائد الجودة لتسهيل التسويق.

أما في باب التمكين الاجتماعي فقد أوضحت السيدة جنوى أن كل المبادرات التي تدعوا لها وزارة الفلاحة تكون بالتنسيق مع هيكل أخرى متعددة صلب الوزارات مشيرة إلى البعض منها مثل (التعليم الكبار - التشخيص المبكر لسرطان الثدي ..).





السيدة / إبتسام المرزوقي
مهندسة في الاقتصاد الريفي
ورئيسة دائرة بمندوبية الفلاحة
بالقصرين.

• مجتمع التنمية الفلاحية و النهوض بالمرأة في الوسط الريفي : شهادات رؤساء الدوائر

بنت السيدة إبتسام المرزوقي أن دور الهيكل بمثابة همزة وصل بين الفلاحة والممول والدولة لتذليل الصعوبات والمشاكل وتأمين الفرص الموجودة والمتاحة بالجهة، وتحديد نقاط الضعف والقوة والتهديدات التي يمكن أن تنسف المشروع، وفي نفس الإطار عرضت السيدة إبتسام جربة نسائية متمثلة في الشركة التعاونية للخدمات الفلاحية بسيطة " الآثار " و التي تكون من 17 منخرطة، وقد تأسست هذه الشركة منذ ماي 2016 بتمويل من الإتحاد الأوروبي في إختصاص صناعة الأجبان الطيرية وتلقت المنخرطات تكوين في مركز سيدي بوزيد و إنعتمد على إستراتيجية و مخطط متكملا للمشروع و إنطلقت بتمويل قدره 150 ألف دينار.

و أشارت السيدة إبتسام أن هذه التجربة تم النسج على منوالها في منطقة السرس و عرضت السيدة إبتسام ملخص لتجارب أخرى بولاية القصرين حيث تشكلت بها الآن شركتان تعاونيتان و 16 مجمعا نسائيا يقوم أغلبها على تأمين منتجات الجهة من حلفاء و تفاح و هندي ... معتمدين آلية المنتوجات البيولوجية التي تتصدر الآن أسواق التصدير ...



السيدة / فاطمة الصالحي
رئيسة دائرة بمندوبية الفلاحة
بولاية قبلي

• بسطة تاريخية عن الجامع التنموية بالجهة في خصوصية التعايش في الواحات

كانت التجربة الثانية من الجنوب، وبالرغم من صعوبة المناخ فقد نجحت الجامع في المحافظة على خصوصية المنطقة ومنتجها، حيث عرضت السيدة فاطمة الصالحي رئيسة دائرة بمندوبية الفلاحة في قبلي جزءاً من المنظومة الواحية والتصرف في الواحات، إستهلت مداخلتها ببسطة تاريخية عن الجامع التنموية بالجهة في خصوصية التعايش في الواحات، فمنذ ثلاثينيات القرن الماضي وجدت مجتمع المياه في الواحات إلا أنها كانت مختصرة على التعامل الذكري، وأشارت أن المرأة في قبلي صاحبة أملاك بما أنها ترث و بالتالي هي متصرفة في أملاكها، إلا أن النقص في المياه الذي شهدته المنطقة أدى إلى خروج المرأة للعمل في الواحات كيد عاملة و ليست كصاحبة عقار، و بالتعاون مع معهد المناطق القاحلة وجدت مساعي جادة لعودة زراعة الإنتاج المحلي من الخضروات.

فتأسس أول مجمع نسائي بواحة قبلي في سنة 2019 ليتحولن من أجيرات إلى صاحبات مشروع، حيث كانت رسكلة مخالفات النخيل و إستخراج الأسمدة المحفز لبدأ المشروع، فكانت البداية بإفتتاح آلة لرحى مخلفات النخيل بتأسيس وحدة لإنتاج السماد العضوي بتأثير من دائرة الفلاحة البيولوجية لإنتاج الخضر الموسمية، و كان دعم الإدارة في توفير وسيلة نقل بحث المواد الأولية للزراعة البيولوجية و ربط العلاقة بين الممول و المجمع حيث أن هذا المشروع تم بوسط إيطالي للمساعدة على فتح أسواق بالخارج و وأشارت السيدة فاطمة أن المنخرطات في المجمع تلقين دورات تكوينية تقنية و إدارية في مركز الإرشاد و التكوين الفلاحي.. كما عرجت على أن الاتحاد الأوروبي سيمول في المدة القادمة مشروع آبيات لتوفير الأسمدة، كما أثبتت على دور المجمع أثناءجائحة الكوفيد حيث تمكن من تحقيق الإكتفاء الذاتي من الخضروات.



السيدة / زهرة النفاف

مثلة إتحاد الفلاحة و الصيد البحري

• تدخل الإتحاد التونسي للفلاحة و الصيد البحري في التمكين الاقتصادي و الاجتماعي للمرأة في الوسط الريفي.

كانت المداخلة الأخيرة من نصيب ممثلة الإتحاد التونسي للفلاحة و الصيد البحري السيدة زهرة نفاف و رئيسة الإتحاد المحلي للفلاحة و الصيد البحري بغار الملح التي عرضت حدود تدخل الإتحاد التونسي للفلاحة و الصيد البحري في التمكين الاقتصادي و الاجتماعي للمرأة في الوسط الريفي حيث أن دور الإتحاد ينحصر في تحسين الوضع الاجتماعي و الاقتصادي لمنظوريه و المساهمة في وضع مخططات للترفيع في المستوى المعيشي للفلاح مواكبة مع التحولات الاقتصادية و الاجتماعية و الفلاحية. لذلك ارتأى الإتحاد ضرورة إدراج المرأة في كل الهياكل و تشرিকها في إعداد المخططات، حيث أن كل الإحصائيات تؤكد مساقتها المرأة في في الإنتاج الفلاحي كبد عاملة و وعيه كذلك بتهميشها خاصة في جانب التملك. كما أن الإتحاد في كل تقاريره بنوه بكل الصعوبات و هضم جانب المرأة الفلاحة خاصة في الفروض و تمويلات بعث المشاريع و خاصة معضلة النقل و محدودية اكتسابها لمهارات التقنيات المعاصرة. كما أن الإتحاد يسعى دوماً لمعاضدة كل الجهود لتنمية و ترويج المنتوج الفلاحي للمرأة مشيرة إلى أنه صلب هيئات الإتحاد توجد وحدة المرأة الفلاحة التي تسهم في التكوين و الترشيد و البحث عن مصادر التمويل المحلية و الدولية و تساهمن في القيام بدراسات حول المرأة الفلاحة و إعطائها قيمة مضافة بتنمي كل جهودها. كما أن هذه الوحدة تقوم بزيارات ميدانية للمجتمع و للمرأة الفلاحة ككل و تنظم أيام دراسية تحسينية لتبسيط دور الشركات التعاونية النسائية وجدواها في التجميع و التسويق بأقل تكلفة و أوسع نطاق. إضافة إلى تنظيم المعارض و النظاهرات و المساعدة و المث على تكوين الجامع النسائية في مختلف الولايات.

مشروع آليات إدماج مقاير النوع الاجتماعي في السياسات المحلية:



ورشة عمل لوضع مخطط إستثمار بلدي يراعي مقاير النوع الاجتماعي:

نظمت جمعية تونسيات يوم 29 سبتمبر 2021 ببلدية قبلاط ورشة عمل لوضع مخطط إستثمار بلدي يراعي مقاير النوع الاجتماعي و تم فيها تعريف الميزانية البلدية و تحديد المشاريع البلدية المنجزة الملائمة للنوع الاجتماعي.



دورة تدريبية في تقنيات التشخيص المجتمعي المراعي لمقارنة النوع الاجتماعي

نظمت جمعية تونسيات يومي 7 و 8 أكتوبر دورة تدريبية حول تقنيات التشخيص المجتمعي المراعي لمقارنة النوع الاجتماعي و ذلك لفائدة أعضاء المجلس البلدي والإداريين ببلدية بوسالم مع المدرية السيدة سندس نويوي.



كما تهدف الدورة إلى تدريب الحضور على محاكاة لقاء خليلي تشاركي ينّظمه المجلس البلدي بحضور المجتمع المدني و سكان المنطقة و مسدي الخدمات و ذلك لتحديد الخدمات العامة و تشخيصها حسب معيار إستجابتها لمقارنة النوع الاجتماعي و ذلك عن طريق صياغة بطاقة تقييم مجتمعي "GRPS SCORE CARD"



ورشة عمل لتبادل التجارب و تقييم المراحل المنجزة من المشروع

تسعى جمعية تونسيات إلى تكريس مبدأ المساواة و تكافؤ الفرص بين الجنسين و ذلك لتحقيق العدالة الإجتماعية من خلال دعم المؤكمة المحلية ولامرکزية الخدمات العامة و مؤسسة مقايرية النوع الإجتماعي. و في هذا الإطار و بدعم من الوكالة الإسبانية للتعاون و التنمية الدولي نظمت جمعية تونسيات جلسة تقييمية حول آليات إدماج مقايرية النوع الإجتماعي في السياسات المحلية. و ذلك يوم الخميس 21 أكتوبر 2021 و تم فيها خدید المراحل المنجزة من المشروع لكل من بلدية قباطي و باردو و سidi حسين و الحمديّة و بوسالم و الزهراء و تقييمها مع تبادل التجارب فيما بينهما و تم فيها صياغة توصيات ستتساهم في ضمان حسن سير المشروع في المرحلة القادمة.



المجلسات العامة:

نظمت جمعية تونسيات يوم 24 سبتمبر 2021 بفرع الجمعية جلستها العامة العادية لسنة 2020 بحضور 17 مشاركة، و التي عرضت فيها اللوائح المالية المدققة لسنة 2019 و لسنة 2020، كما عرضت تقريرها المالي و الأدبي لسنة 2020، حيث تمت المصادقة عليهم من قبل الحضور.



إعداد : بسمة الطرابلسي.
تصميم : منى ونان.
إشراف : منية بن قيراط.



جمعية تونسيات
لرقي معا ...
let's rise together

نفذت هذه المشاريع بدعم من :



الصندوق الوطني للدفراطية



للا تصال بنا :

جمعية تونسيات العنوان : 55 إقامة قولدن سنتر - الحبيب بورقيبة باردو شقة 5 و 6 الطابق الثاني
Adresse : 55 résidence golden - center - Habib bourguiba bardo 2 éme étage. Bur.5 et 6

الجوال : (+216) 58 536 672

موقع الواب : www.tounissiet.tn - البريد الإلكتروني : tounissiet.ass@gmail.com

